تقييم السياسات الاقتصادية الكلية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية

ما هي الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة؟

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الملخص التنفيذي

يكمن الهدف من هذا التقييم الإقليمي في التركيز على آثار استجابة الاقتصاد الكلي المترتبة على جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية. ويحدد هذا الاستعراض الإقليمي الاتجاهات وأولويات السياسات السائدة في مختلف مجالات التدخلات وينظر في الآثار المحتملة للاستجابات والاستثمارات غير المستجيبة للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي [بشكل واسع] خلال فترة الستة أشهر الأولى للجائحة. يتم تقدير الأثر المبني على النوع الاجتماعي لهذه التدخلات مع التركيز على نتائج سوق العمل وسبل العيش. البلدان المشمولة في هذا التقرير هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، العراق، الكويت، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن، تونس، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر.

تم جمع البيانات بشأن حزم سياسات الاستجابة وتصنيفها إلى أربعة ركائز أساسية للتدخلات من أجل استعراض سياسات استجابة الاقتصاد الكلي الإقليمي حتى أواخر شهر آب/أغسطس 2020، وهي: أ) العمالة والنشاط الاقتصادي، ب) الحماية الاجتماعية، ت) الهياكل والبنى الاجتماعية والخدمات العامة، وث) الأمن الغذائي. صُنفت السياسات العامة من حيث الاستجابات المراعية للنوع الاجتماعي مقابل الاستجابات غير الملتفتة للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي.

الاستنتاجات الرئيسية:

بينما هناك تنوع مفرط في حجم الاستجابة الا أن هنالك تشابه في تكوين تلك الاستجابات.

أقل من 5٪ من الإنفاق في الاستجابة لكوفيد-19 في المنطقة العربية هو مراع للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي.

أنفق ما يقارب 90٪ من مجموعة الحوافز الإقليمية على حماية العمالة والنشاط الاقتصادي وجاء 6٪ فقط من هذا الإنفاق يراعي للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي. ومن المتوقع أن ينتج عن هذا الإنفاق التحفيزي الكبير ما يقارب 20 مليون وظيفة في المنطقة. تستفيد النساء من ما نسبته 8٪ من الوظائف المتوفرة خلال الإنفاق التحفيزي، بينما تتحمل ما نسبته 41٪ من فقدان الوظائف.

تُشكل الاستثمارات في الحماية الاجتماعية ما نسبته 3٪ من إجمالي الإنفاق في الاستجابة لكوفيد-19 في المنطقة العربية.

يعد التنوع في الانفاق واسع النطاق ويتركز معظمه على خطط المساعدة الاجتماعية، وتشكل ميزانية سياسات الحماية الاجتماعية المستهدفة للمرأة بشكل واضح حصة ضئيلة من الإنفاق على الاستجابة لكوفيد-19.

على الصعيد الإقليمي، يمثل الإنفاق على الهياكل والبنى الاجتماعية ما نسبته 6٪ من إجمالي إنفاق المنطقة على إجمالي التدخلات.

اعتمد العديد من البلدان سياسات إضافية أو موسعة للحماية من العنف ضد المرأة، بطريقة أو بأخرى. ولكن خصصت معظم هذه البلدان ميزانية صغيرة لهذه السياسات.

اتخذت معظم التدخلات لحماية الأمن الغذائي شكل توزيع مساعدات عينية لمرة واحدة أو مبلغ إضافي لبرامج التحويلات النقدية القائمة.

تم اقتراح عدد من التوصيات لإعادة الاقتصادات إلى المسار الصحيح استناداً إلى مجموعة أدلة عالمية بشأن فعالية السياسات والعائدات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة. كذلك، يتم تحديد التدخلات المقترحة على أساس قدرتها على النهوض بالبلدان كي تحقق أهدافها الوطنية واستعادة بعض من الخسائر الناتجة عن الأزمة، وأيضاً معالجة العديد من الاختلالات السابقة للأزمة، إلى جانب قابليتها للتنفيذ حتى في إطار الميزانيات القائمة للإنفاق على التعافي الاقتصادي وذلك من خلال إعادة التخصيص وإعادة ترتيب الأولويات.